تمهيدات البحث اللّساني العربي ومؤشراته في كتابي علم اللّغة وفقه اللّغة لعلي عبد الواحد وافي

Introductions of the Arab linguistic research and its indicators in the books of linguistics and the jurisprudence of language of Ali Abdul Wahid Wafi.

طالب الدكتوراه. مهدي محمد خميسي

أ. د: رشيد حليم

كلية الآداب واللغات، قسم اللغة العربية جامعة الشاذلي بن جديد- الطارف/الجزائر.

- مخبر التراث والدراسات اللسانية، جامعة الشاذلي بن جديد- الطارف/الجزائر.

mahdialger@hotmail.com

تاريخ الإيداع: 2020/04/19 تاريخ القبول: 2020/08/14

ملخص:

تلّقى كثير من اللّسانيين العرب المفاهيم اللّسانيات الغربية حين درسوا في جامعاتها، فأثروا المكتبة العربية بمؤلفات لسانيّة مهمّة؛ منهم علي عبد الواحد وافي بكتابيه؛ علم اللّغة وفقه اللّغة جمع فيهما بين متطلبات التراث اللّغوي العربي ومخصبات الدرس اللّساني الحديث.

وفي هذا المضمار تعود مقالتنا إلى مقاربة معرفيّة لبيان المؤشرات اللسانيّة الحديثة في الكتابين المذكورين سابقا، منهجا و محتوى.

وتهدف دراستنا هذه إلى التنقيب عن حفريات الدرس اللّساني العربي الحديث من خلال هذين المؤلفين اللّغويين الشهيرين لعبد الواحد وافي. وكيفية تلقيه للمفاهيم اللّسانيّة الحديثة.

-الكلمات المفتاحية: علم اللّغة ، فقه اللّغة ، الكتابات اللّسانيات، التراث اللّغوي

Abstract;

Many of the Arab linguists received the concepts of Western linguistics when they studied in its universities. Therefore, they enriched the Arab library with the important linguistic writing. Ali Abdul Wafi, was among them with his two books; Linguistics and the Jurisprudence of Language in which he gathered some of the Arab linguistic heritage and the influences of the modern linguistic lesson.

In this regard, our article refers to a cognitive approach to show the modern linguistic indicators in the two books mentioned above concerning methodology and content.

Our study aims at prospecting the excavation of the modern Arab linguistic lesson through the two famius linguistic writings of Abdul Wafi and how he received modern linguistic concepts.

Key words: linguistics, Jurisprudence of the language, Writings of Linguistics, Linguistic heritage.

مقدمة :

أشّرت اللّسانيات العربيّة في بداياتها بكتابات تمهّد للقارئ العربي استقبال وافد علمي جديد ذي أصل غربي، فكانت هذه الكتابات الأوّلية أو ما يعرف باللّسانيات التمهيدية تدور في فلك التعريف باللّسانيات وأعلامها واتجاهاتها، متجّشمةً تقديم هذا العلم للقارئ العربي في ظل تردد عن تقبل الوافد الأجنبي سواء من المشتغلين باللّغة أو من الجهات الجامعية والمؤسّسات العلمية التي ترعى النشاط اللّغوي. و لم تكن الصعوبة في عملية عرض هذه المناهج بقدر ما ارتبطت بإقناع المثقف العربي بأهمية هذا العلم، فركّزوا على استقطاب القارئ العربي باستعمال عناوين برّاقة مغرية تثير رغبته في الاطلاع و توطئ له قبول هذا الوافد الجديد فوسّموا تلك المؤلّفات، بعلم اللّغة، أو علم اللّغة مقدمة للقارئ العربي وهكذا...

أمّا من حيث المضمون فقد أوعز هذه الكتابات بعض الخلل و النقص، وأقلّ ما يقال عنها أنّها لم تتعامل مع المعرفة اللّسانية الغربية من منطلق الاختصاصّ والجديّة العلمية في النقل، فقد اضطلع بعض مؤلّفيها بعرض النظريات اللّسانية الحديثة دون عمق، فاجتهدوا في نقل هذا العلم و تغاضوا عن تعريب الأسّس المعرفية التي يقوم عليها.

لقد نطقت عناوين هذه الكتابات بغير ما عبّر عنه مضمونها، بل جاء بعضها مناقضا لأهدافها المعلنة فكانت في حقيقتها تشويشا على القارئ، بسبب عدم التزام هذه الكتابات بما ألزمت به نفسها في عناوينها ومقدماتها. كما سمحت حداثة هذه المعرفة اللّسانيّة لأناس ليسوا من علماء اللّغة أساساً بالمشاركة في نقلها، فارتبطت تلك المفاهيم المقدمة عنها بالخلفية الثقافية والدّراسية للّسانيين العرب، وخضعت عملية التصنيف في معظم الحالات لرؤية صاحبها ولمنهجه وموقفه الشخصي من اللّسانيات. ومن ثمّ لا تعدو أن تكون تلك التصانيف والكتابات انعكاسا ذاتيا لموقف نظري و رؤية منهجية معدّة قبلا.

إلى جانب ذلك فقد طرح التراث اللّغوي العربي إشكالا آخرا أمام اجتهادات اللّسانيين العرب في تقديم البحث اللّساني الغربي، فالبحوث اللّغوية في التراث العربي لم تكن بعيدة عن الدّرس اللّساني في الغرب، ومن هنا تَوَجّب على الباحثين العرب تحديد المستوى الذي يرتّبون

فيه التراث اللّغوي العربي، فقد اتضح أن اللّسانيين العرب في هذه المرحلة المبكرة من الكتابات اللّسانية لم يتبيّنوا الفرق بين مجال الفيلولوجيا بالمفهوم الغربي وبين المفاهيم التي ورثوها عن اللّغويين العرب القدماء، والتي تدخل في إطار فقه اللّغة، من قبيل المفاهيم التي قدّمها ابن جني (392هـ)، في كتابه الخصائص، و ابن فارس (395هـ) في كتابه الصاحبي في فقه اللغة و سنن العربية في كلامها. و قد وقع في هذا الخلط الكثير منهم، وخصوصا الذين كتبوا في هذا المجال، بدءا بعلي عبد الواحد وافي و محمد مندور وغيرهما.

وللمتلقي أن يسأل عن خلفية هذا الارتباك الذي عرفته هذه المرحلة من الدّرس اللّساني العربي الحديث، هل يرجع إلى قصور منهجي لدى اللّساني العربي أعاقه عن تقديم العلم رغم وضوحه لديه واستيعابه لقواعده وأدواته؟. أم هو راجع إلى قصور في المنهج مع عدم اكتمال صورة العلم معا. فكان مستوى استيعابه لأسّس العلم ناقصا ومبتورا؛ أيّ أن هذه المرحلة غاب عنها التصور الواضح لمفهوم علم اللّغة الحديث وافتقرت إلى الأسّس المنهجية والمفاهيمية والإجرائية لهذا العلم، لا سيما وأن نقل تلك المعرفة اللّسانية الغربية للقارئ العربي في بداياتها لم يكن موقوفا على ذوي الاختصاصّ وإنّما شارك فيه غير ذوي الاختصاصّ اللّغوي، كالنقد الأدبي وعلم الاجتماع.

على ضوء هذه التساؤلات تأتي هذه المقالة اللّسانية لتؤشّر عن واقع الكتابات التمهيدية، بتسليط الضوء على تلك المشاركات غير المتخصصّة في الكتابات اللّسانية الأوّلية في العالم العربي، من خلال دراسة تحليلية في كتابيّ علم اللّغة وفقه اللّغة لعلي عبد الواحد وافي أحد أعلام علم الاجتماع وأوّل المشاركين في نقل المعرفة اللّسانية.

وتسعى هذه الدراسة إلى مقاربة أهم المحاولات العربية سبقا لنقل علم اللّغة الحديث -كما نقل عن لساني المشرق- إلى القارئ العربي، لأنّ فهم ما جرى في بدايات نشأة الدّرس اللّساني العربي الحديث يستدعي الالتفات إلى تلك الأعمال التي قدّمها أصحابها سواء أتم نقلها مباشرة؛ أم تم التصرف في نقلها إلى الثقافة العربية، فترصد هذه المقالة جانبا مهما من جوانب البحث في الدّرس اللّساني العربي الحديث وواقع تلك المرحلة و أوّلياته.

1- علي عبد الواحد وافي و البحث اللّساني الحديث.

علي عبد الواحد وافي أحد رواد الفكر المعاصر في العالم العربي، اهتم بتعريب العلوم الاجتماعية، التي كانت تدرّس باللّغات الأجنبية، فكانت له أعمال مشهودة تنوعت بين علم الاجتماع، والدّين وعلم الاقتصاد والقانون وعلم النّفس، والبيئة، والأدب، غلب على هذه الأعمال مرجعية علي عبد الواحد وافي وتكوينه في علم الاجتماع، فانسحب منهجه الاجتماعي على أيّ لون من ألوان الظواهر التي درسها أو ترجم لها، ففي مجال البحث اللّغوي كانت

دراسته للظاهرة اللّغويّة على أنّها ظاهرة اجتماعيّة وأكّد غير مرّة على ذلك بقوله: «اللّغة في مختلف مظاهر حياتها شأنها في ذلك شأن النظم الاجتماعيّة الأخرى، ترتبط ارتباطا وثيقا بما عداها من مظاهر العمران، غير أنّها قد تتأثر في بعض نواحيها بظواهر غير اجتماعيّة كالأمور التي تتصل بالبيئة الجغرافية أو بوظائف الأعضاء، أو باختلاف الشّعوب في خواصها الجسميّة والوراثيّة»[1]، وهو بهذا يحدد الوِجهة التي تبناها في بحثه اللّغوي حيث تبنى من آراء العلماء في اللّغة ما يخدم رؤيته الاجتماعيّة، و ضرب صفحا عن غيرها، فخالف ما جاءت من أجله اللّسانيات الحديثة؛ بمعنى آخر ما أراده دو سوسير ودعا إليه؛ من إقصاء المؤثرات الخارجية عن ماهية الدّراسة اللّسانية، فاللّغة يجب أن تدرس في ذاتها ومن أجل ذاتها دراسة موضوعية في إطار علمي منضبط ومحدد.

ومن جهة أخرى يرى علي عبد الواحد وافي أن اللّغة في مختلف مظاهر حياتها لا تسير تبعا للأهواء والمصادفات ولا وفقا لإرادة الأفراد، وإنّما تخضع في سيرها لقوانين مطّردة ثابتة، ممّا يعني أن أيّ تدخّل يتنافر مع قوانين الطّبيعة التي تسير عليها اللّغة في حياتها لن يغيّر شيئا مما تقضي به هذه القوانين، ومن ثمّ وجب على كل من حاول إصلاحا لغويا أن يعمد قبل كلّ شيء إلى دّراسة حياة اللّغة ومناهج تطورها وما تخضع له في حياتها من قوانين.[2] وهذا كذلك كلام صريح في مخالفته للمنهج اللسانيّ الحديث، الذي يتغيا الدراسة الآنية للّغة، ويبتعد عن التتبع التاريخي للّغة، أو ما يعرف(بالفيلولوجيا philology).

إننا نشعر عند قراءة هذا الكلام الحضور الدّائم للنزعة الاجتماعيّة وتمكّنها في ذهن علي عبد الواحد وافي والصبغة التي صبغت بها تصوره للّغة وقوانينها، كما يظهر تأثره بالتراث اللغويّ العربي الذي نشأ عليه. ولا أدلّ على ذلك من وسمه لكتابه بفقه اللّغة. فيرسم لنا بذلك فكرة واضحة عن الفوضى المعرفيّة التي كان يعاني منها علم اللّغة الحديث، والصورة التي عُرض فيها للقارئ العربيّ، لا يخفى على أحد اليوم أن علم (الفيلولوجيا) ليس هو ما نادت به المدارس اللّسانية الحديثة (الوصفية) بمختلف مناهجها، فالمنهج البنوي السائد آنذاك كان يركز على مبدإ أساسي في دراسة اللّغة هو البحث عن القواعد الداخلية والعلاقات المتحكمة في ظهور المعنى، إذ ليس المهم البحث عن معنى الشّكل؛ لكن المهم هو الوصول إلى الكيفية التي تتم بها الدّلالة، وليس المهم ما يقول النصّ ولا من يقول هذا النصّ، ولكن المهم: كيف يقول النصّ ما يقوله.[3] فهذا الطرح بعيد جدا عن ما تصوره علي عبد الواحد وافي عن الدّراسات الحديثة للّغة وسيأتي تأكيد هذه الفكرة في ثنايا هذا البحث.

2-منهجه اللّساني في كتابيه.

2-1-منهجه في كتاب علم اللّغة.

لم يغفل اللّغويون العرب عن إطلاق هذا المصطلح على بعض مباحثهم يقول السيرافي(ت368 ه) « كان من أهل البصرة جماعة انتهى إليهم علم اللّغة وكانوا نحويين منهم: الخليل بن أحمد وأبو عبيدة ومعمر بن المثنى التيمي ...»[4] وأطلقه أبو حيّان عند كلامه على ما يحتاج إليه علم التفسير فقال « من الوجه الأوّل علم اللّغة اسما وفعلا وحرفا، فالحروف لقلتها تكلّم على معانيها النحاة، وأما الأسماء والأفعال فتؤخذ من كتب اللّغة»[5] وقال عنه أنّه « معرفة الإجمال والتبيين والعموم والخصوص والإطلاق والتقييد دلالة الأمر والنهي وما أشبه هذا».[6] أما ابن خلدون فقد عرّف علم اللّغة قائلا: « هذا العلم هو بيان الموضوعات اللّغوية، وذلك لما استمر الفساد بملابسة العجم ومخالطتهم حتى أدى الفساد إلى موضوعات الألّفاظ فاستعمل كثير من كلام العرب في غير موضعه فاحتيج إلى حفظ الموضوعات اللّغوية».[7] وربما يكون السيوطي (ت 911 ه) هو أوّل من اقترب بمدلول المصطلح من دلالاته الحديثة في كتابه المزهر عند دراسته للفصيح والمعرب والدّخيل، ودراسة الأصوات من حيث مخارجها وصفاتها.أما في الدّرس العربيّ الحديث فمصطلح -علم اللّغة- يقابل المصطلح الغربي Linguistics الإنجليزي، أو Linguistique الفرنسي ذو دلالة جديدة غير التي في التّراث العربي. والسؤال الذي يطرحه البحث ما دلالة المصطلح علم اللّغة عند عبد الواحد وافي في كتابه هذا؟.

يحظى هذا المؤلّف بالأسبقية في مجاله، إذ يمثل أوّل كتاب في علم اللّغة بالمفهوم الحديث للمصطلح يُكتب بالعربيّة، وقد أشاد علي عبد الواحد وافي بهذا في مقدمته بقوله:« ولم يكتب فيه باللّغة العربيّة على ما أعلم مؤلف يعتدّ به»[8] ومن جهة أخرى فإنّ هذا المؤلّف سابق لكتابه فقه اللّغة، دلّ عليه قوله: «ومؤلفنا هذا- فقه اللّغة- في منزلة الجزء الثاني من كتابنا "علم اللّغة"؛ غير أننا آثرنا أن نطلق عليه اسما خاصا شاع استعماله في الموضوعات التي يعرض لها، وخاصة ما يتعلق منها باللّغة العربيّة».[9]

يحوي كتاب « علم اللّغة » على تمهيد، و بابين. التمهيد: ضمّنه التعريف بعلم اللّغة، وما يدخل تحته من أغراض علم اللّغة، قوانين علم اللّغة، الشعبة التي ينتمي إليها علم اللّغة، علاقة علم اللّغة بما عداه من البحوث، ومناهج البحث في علم اللّغة. والباب الأوّل: قسّمه إلى فصلين الأوّل: تحدث فيه عن نشأة علم اللّغة عند الإنسان وفي الثاني عن نشأة اللّغة عند الطفل.

أما الباب الثّاني: فتحدث فيه عن حياة اللّغة وهذا الباب يمثل معظم الكتاب؛ حوى ستة فصول هي: تفرع اللّغة إلى لهجات ولغات - فضائل اللّغات - صراع اللّغات - التطور اللغوي العام -أصوات اللّغة حياتها وتطورها -الدّلالة وتطورها. وبعد هذا العرض لمنهج الكتاب، فإنّ أوّل سؤال يطرحه القارئ بعد قراءته للمقدمة؛ هو ما علاقة المقدمة بمنهج اللّسانيات؟. المعروف

أنّ مقدمة الكتاب وظيفتها أن يطلع القارئ على موضوع الكتاب وحدود الدّراسة، وما سيعرض إليه فيه. فهي النافذة التي ينفذ منها القارئ للكتاب وتستفزه للاطلاع على تفصيل القضايا التي أجملتها.

فعنوان الكتاب "علم اللّغة" ومقدمته يمنحان تصورا مخالفا لما يجده القارئ في ثنايا الكتاب، فالقضايا التي طرقها «وافي» في المقدمة تجعل القارئ العربي يتشوق للوصول إلى حقيقة هذا العلم الجديد، و يظنّ أنّ الكاتب سيفصّل في كلّ ما قدّمه ويجيب عن تساؤلات لغويّة علمية تتعلق باللّغة العربيّة. وأنّ الكاتب سيكشف عن مستوى هذه البحوث المستجدة فيتضح بذلك موضوع العلم وترتسم لدى القارئ حدوده؛ لكننا لم نجد هذا الكلام في أبواب الكتاب ولا ما كان ينوّه إليه في المقدمة ولا يتصل بعلم اللّغة الذي أغرى القارئ به منها إلاّ القليل، فهل تمهيده في هذا الكتاب لم يكن المقصود منه مقدمة الكتاب وكانت إشارة عارضة بين يدي الكتاب لا علاقة لها بالمحتوى الذي أُلّف من أجله. لكنّ هذا غير وارد وتردّه القلة القليلة التي تضمنها الكتاب التي هي حقيقة من صميم علم اللّغة الحديث مقارنة بباقي الأبواب، لم يبق إلاّ القول بأنّ «وافي» يرى عدم التفرقة بين علم اللّغة وفقه اللّغة، وأن فقه اللّغة عنده أشمل من علم اللّغة، وجسّد ذلك بالموضوعات التي سطرها في هذا الكتاب على أساس أنها مما يجب أن يشمله علم اللّغة ويجب إلحاقه به؛ لأننا لا نكاد نجد تفسيرا لهذا العمل غير المنهج، ولا مفر من هذا القول. والقارئ يستطيع بشيء من التفصيل في موضوعات كتاب "علم اللّغة" أن يتبين ذلك ويترجح عنده بالأدلّة؛ نذكر منها أننا نجد في الكتاب:

-بحوثا متعلقة بنشأة اللّغة الإنسانية، تحدّث فيها عن علم اللهجات و موضوعه و دراسة الظواهر المتعلقة بحياة اللّغة، وانقسامها إلى لهجات تختلف باختلاف البلاد أو باختلاف الجماعات الناطقة بها، والصراع اللّغوي.

- دراسة متعلقة بالأصوات اللّغويّة، مع بيان أقسامها وجوانب كلّ قسم فعرض إلى مخارج الأصوات وأعضاء النّطق و المصطلح الذي يطلقونه على هذا البحث وهو «phonétique»؛ أي « الصوتيات ».

- دراسة اللّغة من حيث دلالتها ويطلقون عليها اسم «السيمانتيك» ؛ أيّ «علم الدلالة «semantique.

- ثمّ يذكر البحوث المتعلقة بحياة اللّغة و ما يطرأ عليها.

- بحثا في الأصول التي جاءت منها الكلمات في لغة ما.

- بحوثا نفسية تدرس العلاقة بين الظواهر اللّغويّة و الظواهر النفسيّة.

فهذه البحوث تجعل القارئ اليوم لا يتردد في وصف «وافي» بالخلط والمزج بين المنهج التاريخي والمنهج الوصفي في تصفيفه لفروع علم اللّغة، ينطلق من المستوى الصوتي و الدّلالي ويجعلهما أهم مستويات البحث اللّغوي ويرى أن علم الأصوات وعلم الدّلالة يؤلفان معا أهم فروع علم اللّغة وأداتها، وعلم الدّلالة «السيمانتيك» ويقول عنه أنّه «ينتظم بحوثا كثيرة استقل كل منها و أصبح شعبة دراسية قائمة بذاتها»[10].

ومن أهم البحوث التي يراها «وافي» انبعثت عن علم الدّلالة؛ علم البنية أو المورفولوجيا، وهو العلم الذي يبحث القواعد المتصلة بانشقاق الكلمات وتصريفها وتغيير أبنيتها وهو بذلك ثلاثة أنواع:

*-المورفولوجيا التعليمية؛ أيّ علم البنية التعليمي، وهو الذي يدرس القواعد في لغة ما، لمجرد جمعها و ترتيبها و تنسيقها حتى يسهل تعلمها و مراعاتها في الحديث والكتابة، ومن هذا النوع علم الصرف في اللّغة العربيّة.

*- المورفولوجيا التاريخية، وهو الذي يدرس هذه القواعد في لغة ما، دراسة تاريخية تحليلية.

*- المورفولوجيا المقارنة، و هو الذي يدرس القواعد السابقة دراسة تاريخية ومقارنة في فصيلة من اللّغات الإنسانية، أو في جميع اللّغات.

ثم يقول بعد ذلك: «وهذان القسمان الأخيران هما اللذان يدخلان في نطاق علم اللّغة، أما القسم الأوّل، وهو المورفولوجيا التعليميّة فليس من بحوث علم اللّغة، بل من بحوث القواعد التعليمية».[11]

ثمّ يبحث في أقسام الكلمات ويقسمها إلى اسم و فعل وحرف، وأنواع كل قسم ووظيفته في الدّلالة و أجزاء الجملة وترتيبها، وأثر كلّ جزء منها في الآخر، وعلاقة أجزاء الجملة بعضها ببعض و طريقة ربطها، ويقسم العبارة إلى الجمل، وترتيب هذه الجمل وطريقة وصلها أو فصلها... وما يتصل بذلك، ومثل هذا التقسيم والتبويب تراه أيضا في «syantax» الذي أطلق عليه مصطلح «علم التنظيم» ويقسّم الأقسام الثلاثة التي انقسم إليها «المورفولوجيا» أو «علم البنية» إلى ثلاثة أقسام: السنتاكس التعليمي والسنتاكس التاريخي، والسنتاكس المقارن، والقسمان الأخيران بعيدان عن فروع علم اللّغة، أما السنتاكس التعليمي فليس من بحوث هذا العلم.[12]

2-2- ملامح الوصفية في كتابه علم اللّغة.

لقد أشار برجشتراسر في كتابه (التطور النحوي للّغة العربيّة) إلى مفهوم الوصفية، رغم أن كتابه لم يكن موضوعا لها، لكنّه ألمح إلى مفهومها تحت مصطلح النظاميّة فيقول

«والوجهة الثانية التي يمكننا اتجاهها في علم اللّسان هي النظاميّة وهي أن ننظر إلى طور معيّن من أطوار التاريخ لغة معينة ونتساءل: أيّ خصائص اللّغة في هذا الوقت، وكيف ترتبط كل واحدة منها بسائرها».[13] رغم هذه الإشارة الواضحة إلاّ أنّها لم تكن كافية للدّارسين العرب الذين لم تتضح لهم الرؤية في هذا الجانب جيّدا، فخلطت الدّراسات بعده بين مصطلحي فقه اللّغة وعلم اللّغة. و علي عبد والواحد وافي من أوائل الذين تبنوا المنهج الوصفي في دراساتهم مصرحا بذلك في مقدمة كتابه الذي رصده لهذا المنهج اللّغوي الحديث[14]، حيث تحدث عن حدود موضوع علم اللّغة وقوانينه، وبيّن الهدف الذي يسعى اللّغوي إلى تحقيقه في هذا الحقل المعرفي فيقول تحت أغراض علم اللّغة «يرمي هذا العلم من وراء دراسته للظواهر اللّغوية السابق بيانها إلى أغراض وصفية تحليلية يرجع أهمها إلى الأمور الآتية:

-الوقوف على حقيقة الظواهر اللّغوية، والعناصر التي تتألّف منها والأسس القائمة عليها.

- الوقوف على الوظائف التي تؤديها في مختلف مظاهرها وفي شتى المجتمعات الإنسانية.

- الوقوف على العلاقات التي تربطها بعضها ببعض، والعلاقات التي تربطها بما عداها من الظواهر: كالظواهر الاجتماعية والنفسية والتاريخية والجغرافية والطبيعية والفيزيولوجية الأنتروبولوجية ... وهلم جرا.

- الوقوف على أساليب تطورها و اختلافها باختلاف الأمم والعصور.

- كشف القوانين التي تخضع لها، في جميع نواحيها والتي تسير عليها في مختلف مظاهرها (القوانين التي تسير عليها في تكونها ونشأتها وأدائها لوظائفها وعلاقاتها المتبادلة وعلاقاتها بغيرها وتطورها... وما إلى ذلك».[15]

لا شك أنّ هذا التحديد الدّقيق منه لأغراض علم اللّغة، يؤكّد وضوح هذا المنهج لديه بخاصة كلامه عن "قوانين علم اللّغة"، بأنّ «علماء اللّغة وصلوا إلى استنباط قوانين علم اللّغة وعلاقاته في الشعبة الخاصة بدراسة الأصوات الفونيتيك»[16] ويضيف عن الشعبة الخاصة بالدّلالة السيمانتيك قائلا إنّ: «الكثير مما كشفوه لم يصلوا بعد في دقته وضبطه وعمومه إلى المستوى الذي يستحق فيه اسم "القوانين"، وذلك أن العوامل التي تؤثر في معاني الكلمات، وفي قواعد اللّغة، وأساليبها تؤدي إلى اختلافها وتطورها».[17] كما أبرز ركائز علم اللّغة الحديث وقوامه على:

-الدراسة العلمية الفلسفية القائمة على الملاحظة و التجريب.

-البنية اللّغوية تتألّف من عناصر ذات وجوه متميزة بينها علاقات عضوية.

-التفريق بين اللّغة المنطوقة و المكتوبة.

-تقسيم الدّراسة اللّغوية إلى مستويات صوتية و صرفية و نحوية و دلالية. التفريق بين دراسة اللّغات المستعملة و الميتة.

لكنّ «وافي» لم يلتزم بهذا العرض الذي قدّم به في باقي الكتاب، ولو أنّه فعل لكان ذلك كافيا أن يجعل هذا الكتاب حقيقا بهذه التسمية، غير أنّه لم يثبت على مساره هذا ولم يلتزم بما قدّم له؛ فخلط بين المفاهيم في الموضوع وفي الأهداف بعدها.[18]

تُظهر التقسيمات التي عرض لها «وافي» في مضمون كتابه بأنّ لديه تداخلا شديدا بين علم اللّغة التاريخي وعلم اللّغة الوصفي، مع غلبة الطابع التاريخي عليها؛ وقد يرجع ذلك إلى المصادر التي اعتمدها علي عبد الواحد وافي في كتابه "علم اللّغة"، التي تنتمي إلى حقبة تاريخية محددة من تاريخ الدّراسات اللّغوية، وبالتحديد إلى ما بين نهاية القرن التّاسع عشر وبداية القرن العشرين.

كما أن مصادر الكتاب المكتوبة باللّغة الفرنسية تعكس حقيقة طغيان المنهج التاريخي المتأثر بعلم الاجتماع الدوركايمي على فكر «وافي» اللّساني، ومعلوم أنّ هذا الاتجاه التاريخي الاجتماعي حمل لواءه في فرنسا اللّساني أنطوان مائيي (1866-1936م) أبرز اللّسانيين الفرنسيين في النصف الأوّل من القرن العشرين بدون منازع. ورجوع «وافي» إلى تلك المصادر دليلٌ على تأثره بالمدرسة الفرنسية، بحكم نزعته الاجتماعية، ومن الطبيعي جدا أن يكون هذا التأثر دافعا لاختياراته النظرية التي انعكست على القيمة المعرفيّة لمحتويات الكتاب. فحددت تلك الاختيارات مجرى الكتاب وجعلته محصورا في التصور الذي ترسمه المصادر الفرنسية ذات المنحى التاريخي الاجتماعي في تلك الحقبة، دون أن يتجاوزها لعرض الفكر اللّساني العام في شمولية مناهجه واتجاهاته النظرية المختلفة.[19]

يجدر التساؤل هاهنا كذلك عن فرضية اطلاع «وافي» على كتاب دو سوسير "محاضرات في اللسانيات العامة" قبل تأليفه لكتاب علم اللّغة؟. تدفعنا الإجابة عن هذا السؤال إلى تتبع موقف علي عبد الواحد وافي من دي سوسير في كتابه علم اللّغة.

2-3- موقف عبد الواحد وافي من دو سوسير.

كان أوّل ذكر لدو سوسير في الكتاب -علم اللّغة- عند كلامه على علم الاجتماع اللّغوي وعوامل النهوض به؛ فقد ذكر أنّ الفضل في قيام هذا العلم يعود إلى المدرسة الاجتماعية الفرنسية التي أسّسها دور كايم، بمعونة علماء اللّغة الذين تأثروا بالمنهج الاجتماعي لدراسة اللّغة «ومن أشهرهم الأساتذة: دو سوسيرDe Saussure،وميه Meillet، وفندريس Vendryes. وترمي هذه البحوث كما تقدّم إلى بيان العلاقة بين اللّغة والحياة الاجتماعية، وأثر المجتمع وحضارته ونظمه وتاريخه وتركيبه وبنيته في مختلف الظواهر اللّغوية.»[20]

وأكّد «وافي» على أن أعمال "دور كايم" و "دو سوسير" كانت ضمن النطاق الاجتماعي للبحث اللّغوي يقول « غير أن علماء الاجتماع الذين أشرنا إليهم، ومن نهج نهجهم، قد أخذوا على قدامى الباحثين من علماء اللّغة، وعلى أعضاء مدرسة المحدثين من علماء القواعد تقصيرهم في بيان العلاقة بين الظواهر اللّغوية والظواهر الاجتماعية... فعملوا على سدّ هذا النقص وإصلاح هذه الأخطاء، فأنشئوا فرعا خاصّا سموه: "علم الاجتماع اللّغوي"... وقد زادهم قوة انضمام عدد كبير من أئمة علماء اللّغة إليهم كفرديناند دو سوسير Ferdinand De Saussure الذي وقف قسطا كبيرا من جهوده العلمية على هذه البحوث»[21]

الملاحظ على هذا الكلام أنّه أخرج دو سوسير من فئة المحدثين أصحاب الدّراسات الفيلولوجية، وجعله في جهة أخرى عرّفها بعلماء اللّغة ولم يحدد المقصود بهذا الاتجاه، ثمّ إن قوله بأنّ دو سوسير «وظّف قسطا كبيرا من جهوده العلمية على هذه البحوث» يدلّ دلالة واضحة على أنّه يرى أن أبحاث دو سوسير لا تخرج ولا تستقل عن علم الاجتماع اللّغوي؛ لأنّه بعدها يصفه بالغُلو والانتصار إلى نظريته، وأن دو سوسير قصر المؤثرات اللّغوية على الظواهر الاجتماعية و أنكر ما عداه، فأبعد الظواهر النّفسيّة، يقول «وافي» «ومذهبهم هذا يجانب جادة القصد من بعض الوجوه منها أن قسطا غير يسير من ظواهر اللّغة ترجع أسبابه إلى عوامل جغرافية، قسما كبيرا منها ترجع أسبابه إلى عوامل جسيمة فيزيولوجية أو نفسية فردية، وغنيٌّ عن البيان أن هذه العوامل وما إليها ليست من مظاهر الحياة الاجتماعية في شيء»[22].

في المقابل لم يتحدث «وافي» على اللّسانيات الوصفية لدو سوسير، و الطابع العلمي الذي انتهجه في بحثه للغة. رغم إشارته إلى قيام تلاميذه بجمع بحوثه بعد وفاته ونشرها عام 1916م ، ولم يُثبت اطلاعه عليها، ولم يشر إلى مضمون الأبحاث والقضايا التي تعرضت لها، في حين صوّر دو سوسير على أنّه ذو خلفية اجتماعية في دراسته للّغة، وهو محق.

ما يحسب لوافي في هذا أنّه أوّل من عرّف القارئ العربي بدو سوسير؛ لأنّ كتابه علم اللّغة ظهر في حوالي سنة 1940م ونال إطراء مجمع اللّغة العربيّة في أوسط الأربعينيات 1945م، لكنّه قدّم دو سوسير بنزعة اجتماعية؛ أيّ وظّفه بما يخدم علم الاجتماع، وأبعده عن الجانب التأسيسي للبحث اللّساني الحديث، وقد أكّد هذا الرأي في كتابه اللّغة والمجتمع وهو كتاب لاحق عرض فيه لنقد نظرية دو سوسير في اجتماعية اللّغة.

إنّ هذا الانتقاء لآراء دو سوسير من طرف «وافي» تُفسره غلبة الاختصاصّ عليه، ويؤكّد الحالة التي كانت عليها الفترة التأسيسية لعلم اللّغة العربي الحديث، وجوانب من رواسب نقل هذه المعرفة اللّسانية إلى الأوساط العربيّة. لذلك ترى فاطمة الهاشمي بكوش أنّ « الحديث عما يعرف باللّسانيات العربيّة أو الدرس اللّساني الحديث ينبغي أن يقتصر على جملة من المؤلّفات

والدّراسات اللّسانية التي ألّفها لسانيون عرب منذ منتصف الأربعينيات من القرن العشرين، وفيها تبنوا النظر اللّساني الغربي الحديث. والمقصود بالمناهج الحديثة هنا؛ تلك التي تأسست مع البنيوية، ومع كتابها الأساسي "دروس في اللسانيات العامة" للّساني السويسري "فرديناند دو سوسير" إذ شكلت أفكاره فاصلا حاسما في تاريخ البحث اللساني الغربي الحديث»[23]، رغم ما في هذا الكلام من صواب من حيث أنّه يوفر على الباحث اللّساني العربي عناء التنقيب عن بدايات دخول هذه المعرفة إلى القارئ العربي، إلاّ أنّه في المقابل يحرمه من عدّة أبحاث متعلقة ببعض المصطلحات، والخلفيات التاريخية التي قام عليها هذا العلم في بيئته. فلا يكتمل عنده تصور هذا العلم بالشكل المراد.

ما يمكن حوصلته من هذا الذي تقدم أن موقف «وافي» من الوصفية هي علاقة سلبية في حقيقة الأمر، لم يكن «وافي» وصفيا قط إلاّ من حيث المنهج المتبع، وإن ذكر في بداية كتابه أن هذا العلم يبغي من وراء دراسته إلى أغراض وصفية تحليلية، فهي مجرد أقوال وما يزيد الأمر دلالة أن «وافي» لم يحفل بذكر دو سوسير ولم يشر إلى دوره في الدّرس اللّغوي الحديث مع هذا، فقد أشار إلى الوصفية إشارة صغيرة وهو يتحدث عن تاريخ البحوث اللّغوية في الثقافة العربيّة، وهو في نطاق الحديث عن النحو والصرف مبينا أن الغرض الرئيس منه في أوّل أمره ضبط القواعد التي يسير عليها إعراب المفردات ليسهل تعلمها وتعليمها واحتذائها في الحديث والكتابة.[24]

3-منهجه في فقه اللّغة .

إن الحفر في جذور هذا المصطلح العربي الذي وسّم به «وافي» كتابه نجده يعود في أوّل ظهور له إلى القرن الرّابع الهجري مع ابن فارس (ت 395 ه) في كتابه الصّاحبي، وبعده الثّعالبي (ت 429 ه) في كتابه فقه اللّغة وسرّ العربيّة، إذ كانت عنايتهم بألفاظ اللّغة العربيّة ودلالاتها وبحثوا في نشأة اللّغة والترادف والمشترك اللّفظي، ولم تتعرض تلك الدّراسات لعلم التراكيب أو الصوتيات، فكانت أشبه ما تكون بمعاجم المعاني، وليس ظهور هذا المصطلح مع هذين العالمين ينفي وجود مثل هذه الدّراسات قبلهما، بل إنّ مثل هذه القضايا تناولها غيرهم ولكنّهم لم يطلقوا عليها هذا المصطلح، لأننا نجد مواضيع فقه اللّغة عند الكثير من العلماء لكن من دون تحديد للمصطلح العلمي (فقه اللّغة)، فكتاب ابن جني (ت 392 ه) الخصائص يعجّ بهذه الموضوعات، وكذلك ابن سيده الأندلسي (ت 458 ه) عالج نشأة اللّغة، المشترك اللّفظي، الإبدال، التعريب، وكلّها من مواضيع فقه اللّغة. وابن خلدون كذلك جعل فقه اللّغة فرعا من فروع علم اللّغة يؤخذ ذلك من ترتيبه لهذا العلم إذ جعله في الركن الثّاني من أركان علوم

اللّسان، يقول في هذا السياق:« لما كانت العرب تضع الشيء على العموم ثم تستعمل في الأمور الخاصّة ألفاظا أخرى خاصة بها. فرق ذلك عندنا بين الوضع والاستعمال، واحتاج النّاس إلى فقه في اللّغة عزيز المأخذ، كما وضع الأبيض بالوضع العام لكلّ ما فيه بياض، ثم اختصّ ما فيه بياض من الخيل بالأشهب، ومن الإنسان بالأزهر، ومن الغنم بالأملح حتى صار استعمال الأبيض في هذه كلّها لحنا وخروجا عن لسان العرب، واختصّ بالتألّيف في هذا المنحى الثّعالبي»[25]

من خلال هذا التتبع التاريخي للمصطلح يبدو أن علي عبد الواحد وافي له سلف في تصوره لحدوده، وسار في هذا الكتاب على نهج أسلافه ولم يخالفهم. وسيظهر هذا التأثر من خلال مناقشة قضايا الكتاب.

انتظم كتاب فقه اللّغة في مقدمة و ثلاثة أبواب و العديد من الفصول:

- المقدمة: ضمنها الكلام على اللّغات السامية وأصل الساميين، وأقدم اللّغات السامية ووجوه الاختلاف بينها.

- الباب الأوّل: اللّغات الأكادية أو البابلية الأشورية، فتحدث عن نشأتها وانتشارها ورسمها ولهجاتها.

- الباب الثّاني: نظرة عامّة في الشّعوب الكنعانية. وفيه ثلاثة فصول؛ الفصل الأوّل: الكنعانية، الفصل الثّاني: اللّغة الفينيقية اللهجة البونية. الفصل الثالث: اللّغة العبرية.

- الباب الثّالث: اللّغة الآرميّة. الباب الرّابع: اللّغة اليمنية القديمة.

- الباب الخامس: اللّغة الحبشية السامية.

- الباب السّادس: اللّغة العربيّة وفيه أربعة فصول: الأوّل حياة اللّغة العربيّة.

الفصل الثّاني: عناصر اللّغة العربيّة ما تمتاز به اللّغة العربيّة في عناصرها.

الفصل الثّالث: كفاية اللّغة العربيّة ومنزلتها.

الفصل الرّابع: صيانة اللّغة العربيّة

رغم أنّ هذا الكتاب جاء ثانيا ولاحقا للكتاب الأوّل، إذ صرّح صاحبه بأنّه الجزء الثّاني، إلاّ أنّه في حقيقته امتداد للخلط في المفاهيم، وشاهدٌ يؤكّد قناعة «وافي» بعدم الفرق بين مصطلح فقه اللّغة وعلم اللّغة؛ يقول «وافي» في مقدمة هذا الكتاب « فقد عرضنا في كتابنا "علم اللّغة " لدراسة النواميس العامّة التي تسير عليها اللّغات الإنسانيّة في نشأتها، وانتقالها من السلف إلى الخلف، وانشعاب الأصل الواحد منها إلى شعب وفروع، وتكون مجموعاتها وفصائلها ، وصراعها بعضها مع بعض، وتطورها من مختلف الوجوه. وسندرس في هذا الكتاب. في ضوء الحقائق العامّة التي كشفنا عنها في كتابنا السابق -يقصد علم اللّغة- فصيلة خاصة من

فصائل اللّغات الإنسانيّة، وهي فصيلة "اللّغات السامية" مفصلين بعض التفصيل في لغة منها، وهي اللّغة العربيّة، ومجملين القول فيما عداها».[26]

لم يبق بعد هذا الإقرار شك من أنّه يرى أنّ هذه البحوث القائمة على المقارنات هي من صميم علم اللّغة، ويرى أن هذا الكتاب هو امتداد للبحوث التي لم يستوعبها كتابه الأوّل علم اللّغة. وفي الحقيقة أنّ «التأصيل الذي تتحدث عنه مثل هذه المقارنات يقوم على تجاهل الأصول الإبستيمولوجية لكلّ علم، والتي من المفروض أن ترتكز عليها القراءة. فهل من المقبول أن نكلف القارئ المبتدئ عناء الدخول في مثل هذه المقارنات، ونشحنه بمقاربات مبنية على تأويلات هدفها إثبات التقاطع بين خطابين مختلفين، بل متباعدين زمانا و مكانا و منطلقا و غاية».[27]

3-1-مصطلحا علم اللّغة وفقه اللّغة عند علي عبد الواحد وافي.

إنّ قضية المصطلح شكّلت عقبة حقيقية في البحث اللّساني العربي الحديث وبخاصة في بداياته(المرحلة التمهيديّة)، فعدم وضوح المصطلح في الاستعمال الغربي لدى الكثير من اللّسانيين العرب الذين مهّدوا لهذا العلم، أوقعهم في الخلط بين الدّراسة اللّغوية التي لم تتخلص من التوجه التاريخي في أبحاثها وبين ما يدعو إليه العلم الحديث، ومن الذين وقعوا في هذا الخلط "علي عبد الواحد وافي" الذي يرى أن علم اللّغة هو فقه اللّغة دون أي حرج، يقول: « أما بحوث علم اللّغة نفسه فقد درس المؤلفون من العرب بعضها تحت أسماء مختلفة أشهرها اسم "فقه اللّغة". وهذه التسمية هي خير ما يوضع لهذه البحوث؛ فإن فقه الشيء هو كل ما يتصل بفلسفته وفهمه والوقوف على ما يسير عليه من قوانين. فقد قال صاحب المصباح: الفقه فهم الشيء، وقال ابن فارس: كل علم لشيء فهو فقه. وقد كنا نود أن نسمي كتابنا هذا باسم "فقه اللّغة"، لولا أن هذا الاسم قد خصص مدلوله في الاستعمال المألوف، فأصبح لا يفهم منه إلاّ البحوث المتعلقة بفقه العربيّة وحدها».[28] وتجدر الإشارة هنا إلى أنّه سمى كتابه بفقه اللّغة ولم يلتزم بما طرحه حول مدلول التسمية فلم يسمه فقه اللّغة العربيّة.

وفي كلامه هذا ما يؤكّد حجم التصور الخاطئ عنده للمصطلحين ويتفق أكثر الباحثين في هذا المجال على أن ما قدّمه العرب تحت " فقه اللّغة لا يمت إلى ما يعرف الآن بهذا الاسم، و أنّ الربط بين المصطلحات الغربية والعبارات العربيّة التي قد تعني شيئا آخرا يؤدي إلى الخلط.[29] لكنّ «وافي» ينظر للمسألة في بعدها المعجمي لا في بعدها الاصطلاحي المرتبط بالسياقات والحقول العلمية ذات المصطلحات الدقيقة.

ومن الذين استدركوا على «وافي» هذا الخلط وبيّنوا ذلك للقارئ العربي "عبده الراجحي" في كتابه "فقه اللّغة" منتقدا الخلط في المنهج الذي وقع لوافي يقول « لقد عرفت

الدّراسات اللّغوية في جامعاتنا مصطلح "فقه اللّغة"، ثم عرفت مصطلح "علم اللّغة". ولم يسلم استعمال المصطلحين من خلط أدى إلى اضطراب في فهم كل علم وفي تحديد ميدانه؛ فرأينا من يكتب كتابا في "فقه اللّغة"، وهو يعني "علم اللّغة" مع شيء من التّوسع في استعمال هذا المصطلح؛ إذ يعرض فيه لبحوث تتعلق بحياة اللّغة وما يطرأ عليها من تغيرات، ولبحوث تتعلق بدراسة الأصوات التي تتألف منها اللّغة، ولبحوث تتعلق بدراسة اللّغة من حيث دلالتها .. الخ [30] وهذا الكلام قصد به الراجحي عبد الواحد وافي، وقد صرّح بذلك في هامش كتابه فقه اللّغة بأنه كتاب الدكتور علي عبد الواحد وافي: فقه اللّغة (طبع أول مرة 1941م. ثمّ توالت طبعاته بعد ذلك وقد اعتمدنا في هذا البحث على الطبعة الخامسة، لجنة البيان العربي 1962م)[31].

لقد تلقى علي عبد الواحد وافي تكوينه بلغة هذا العلم وفي منابعه وواكب ظهوره ونشأته، من هنا فإننا نعجب من هذا الخلط المفاهيمي في هذه المحاولة التي قصد بها صاحبها تقريب هذا العلم من القارئ العربي، ولعلّ ما يعتذر به له؛ هو القول بأن ذلك قد يكون راجعا إلى اعتماده مصادرا بعيدة نسبيا عن اللّسانيات بمعناها العلمي الدقيق. فالكتابان في الأغلب يتكلمان عن البحث اللّغوي الغربي في فترة زمنية جمعت بين المرحلة التي سبقت دي سوسير؛ أيّ مرحلة البحث التطوري المقارن للّغة و البحث اللّساني بعد ظهور دو سوسير في أوروبا.

الخاتمة :

-خلصت هذه الدّراسة إلى التّأكيد على صورة الارتباك الحاصل في تحديد مجال البحث اللّساني في بدايات نقله إلى القارئ العربي، وأكّدت أنه راجع إلى كون تلك الدّراسات كانت في مضمونها بعيدة نسبيا عن اللّسانيات بمعناها العلمي الدقيق.

-المتتبع لموضوعات الكتابين يلاحظ أنهما وسّعا مجال علم اللّغة؛ وجعلاه بمعنى دراسة اللّغة في إطارها العام تاريخيا و حضاريا و اجتماعيا و نفسيا، و لم يهتم كتاب علم اللّغة بالمبادئ اللسانيّة إلاّ في حالات نادرة.

-مزج وافي بين التصور الأوّل الذي وضعه جيل اللّسانيين المقارنين في القرنين الثّامن عشر والتّاسع عشر بعد اكتشاف اللّغة السنسكريتية ونشوء فقه اللّغة المقارن والتصنيف السلالي والأسري للّغات، وما حدث من تطورات هامّة في مجال البحث اللّساني، خاصّة بعد نشر دو سوسير لمحاضراته في اللّسانيات العامّة، وهو ما أشار إليه «وافي» في مقدمته؛ لكنّه لم يلتزم به في ثنايا كتابه(علم اللغة).

-تعكس مساهمة علي عبد الواحد وافي هذه في مجال البحث اللّساني العربي الحديث الصورة الحقيقية التي ظهرت عليها الكتابات اللّسانيّة في بداياتها، و مدى بعدها عن مواكبة الدّرس اللّساني الغربي إذ انحصر هذا النموذج من الكتابات التمهيديّة في تقديم البحث

اللّساني الحديث في مجالات لسانية معيّنة كالصوت، والتركيب، والدّلالة ونقل بحوث فترة زمنيّة محددة من تاريخ اللّسانيات و لم يتجاوزها، دون أن يُعنى بالتطورات التي عرفتها اللّسانيات في إطار النحو التوليدي مثلا.

- تحدث علي عبد الواحد وافي عن موضوعات علم اللّغة إلا أنّه لم يتطرق للكيفية التي يتم بها تناول هذه الموضوعات لسانيا.

- غلبة الأصّل التكويني والمرجعيّة العلميّة لعلي عبد الواحد وافي أثرت في نقله للمعرفة اللّسانيّة، فخرج به من الدّراسة اللّسانيّة العلميّة إلى الدّراسة التاريخية التي تتنافى مع البحث اللّساني الصريح.

- من مظاهر طغيان النزعة الاجتماعية على المؤلف تقديمه لدو سوسير بالشكل الذي يخدم نظرته الاجتماعية للّغة. وضرب صفحا عن جهوده في علم اللّغة الحديث.

هوامش البحث:

[1]علي عبد الواحد وافي، اللغة والمجتمع، عكاض للنشر والتوزيع (الرياض) ، ط4 ،1983 ، ص 141.

[2]المرجع نفسه، ص 142-43.

[3]مصطفى غلفان، في اللسانيات العامة، دار الكتاب الجديد المتحدة (لبنان)، ط1، 2010،ص277.

[4]السيرافي، أخبار النحويين البصريين، تح: طه محمد الزيني، ومحمد عبد المنعم خفاجي، مكتبة مصطفى البابي الحلبي (مصر) ، دط ، 1373 هـ - 1966 م، ص 41.

[5]أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، تح، صدقي جميل، دار الفكر (لبنان)، دط، 1420 هـ، ج1،ص 14.

[6]المصدر نفسه، ج1، ص 14.

[7]ابن خلدون، ديوان المبتدأ والخبر، تح، خليل شحادة، دار الفكر (لبنان)، ط2، 1408 هـ ، ص 756.

[8] علي عبد الواحد وافي، علم اللغة، دار نهضة مصر (مصر) ، ط 9، 2004، ص4.

[9]علي عبد الواحد وافي، فقه اللغة، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع (مصر)، ط3، 2004، ص05.

[10]علي عبد الواحد وافي ، علم اللغة ، ص08.

[11]المصدر نفسه، ص8-9.

[12]المصدر نفسه، ص10.

[13]برجشتراسر، التطور النحوي للغة العربية، مكتبة الخانجي بالقاهرة (مصر)، ط2 ،1994، ص 07.

[14]سلمان عباس، تقويم الفكر النحوي عند اللسانيين العرب، دار الكتب العلمية (لبنان)، ط1،2016، ص83.

[15]علي عبد الواحد وافي، علم اللغة، ص 16 .

[16]المصدر نفسه، ص 23.

[17]المصدر نفسه، ص 23.

[18]سلمان عباس عيد، تقويم الفكر النحوي عند اللسانيين العرب، ص 83.

[19]مصطفى غلفان، اللسانيات في الثقافة العربية الحديثة حفريات النشأ والتكوين، شركة النشر والتوزيع المدارس، الدار البيضاء (المغرب) ، ط 1، 2006، ص 134 .

[20]علي عبد الواحد وافي، علم اللغة ، ص 66.

[21]المصدر نفسه، ص 67.

[22]علي عبد الواحد وافي ، علم اللغة،ص267.

[23]فاطمة الهاشمي بكوش، نشأة الدرس اللساني الحديث، دار ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع (مصر) ، ط1، 2004، ص 12 .

[24] سلمان عباس عيد، تقويم الفكر النحوي عند اللسانيين العرب، ص 83-84 .

[25] ابن خلدون، المقدمة، دار الهدى، الجزائر، دط، 2009، ص628.

[26] علي عبد الواحد وافي، فقه اللغة،ص05.

[27]حافظ اسماعيلي العلوي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقي وإشكالاته، دار الكتاب الجديد المتحدة (لبنان) ، د ط، دت، ص 123.

[28]علي عبد الواحد وافي، علم اللغة، ص 15-16.

[29]عبد الراجحي، فقه اللغة في كتب العربية، دار النهضة العربية (لبنان) ، د ط ، دت، ص4.

[30]-المرجع نفسه، ص 09.

[31]المرجع نفسه، ص 09. (أنظر هامش الصفحة).

المصادر والمراجع .

01-ابن خلدون، ديوان المبتدأ والخبر، تح، خليل شحادة، دار الفكر، لبنان، ط2 ، 1408 هـ ، ص 756.

02- أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، تح، صدقي جميل، دار الفكر ، لبنان، دط، 1420 هـ، ج1،ص 14.

03- السيرافي، أخبار النحويين البصريين، تح،طه محمد الزيني، ومحمد عبد المنعم خفاجي، مكتبة مصطفى البابي الحلبي ، مصر ، دط ، 1373 هـ - 1966 م، ص 41.

04-برجشتراسر، التطور النحوي للغة العربية، مكتبة الخانجي بالقاهرة، مصر، ط2 ،1994، ص 07.

05- حافظ اسماعيلي العلوي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقي وإشكالاته، دار الكتاب الجديد المتحدة، لبنان، د ط، دت، ص 123.

06- سلمان عباس عيد، تقويم الفكر النحوي عند اللسانيين العرب، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 2016،ص83.

07- عبده الراجحي، فقه اللغة في كتب العربية، دار النهضة العربية، لبنان، د ط، دت، ص4.

08-علي عبد الواحد وافي، اللغة والمجتمع، عكاض للنشر والتوزيع ، الرياض، ط1983،4 ، ص 141.

09- علي عبد الواحد وافي، علم اللغة ، دار نهضة مصر، مصر ، ط9 ،2004، ص4.

10- علي عبد الواحد وافي، فقه اللغة، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، مصر ، ط3 ،2004 ، ص05.

11- فاطمة الهاشمي بكوش، نشأة الدرس اللساني الحديث، دار ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، مصر ، ط1، 2004، ص 12.

12- مصطفى غلفان، اللسانيات في الثقافة العربية الحديثة حفريات النشأ والتكوين ، شركة النشر والتوزيع المدارس، الدار البيضاء، المغرب، ط 1، 2006،ص 134.

13-مصطفى غلفان، في اللسانيات العامة، دار الكتاب الجديد المتحدة، لبنان،ط1، 2010،ص177.